

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العبابنة
وعضوية القضاة السادة
باسل أبو عنزة، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، داود طيبة

المميز ز :-

وكيله المحامي

المميز ض ذه :-

الحقق العام .

بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة استئناف جزاء عمان برقم (٢٠١٤/٤٠٥٢٣) جنائية بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١
ويتضمن رد الاستئناف الذي قدمه المميز للطعن بحكم محكمة جنابات عمان
بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٣١ في القضية رقم (٢٠١٢/٥٣٣) .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١. أخطأت محكمة الاستئناف مصدرة الحكم في قولها أنه سبق لها أن فصلت في
الطعون المثارة وأن محكمة التمييز قد أيدت قرارات صادرة حولها . ذلك أن
الأحكام السابقة لم تعالج أسباب الدفاع المتعلقة بأن المميز هو (مجرد محضر
محكمة) وإن عمله الرسمي هو التبليغات فقط ولا علاقة له بتنظيم خلاصات
الأحكام الجزائية أو متابعتها أو استبدالها .

٢. وأخطأت أيضاً في المنحى الذي استندت إليه لرد الاستئناف ذلك أن الحكم بإدانة المميز قد استند على أقوال متهم آخر صاحب مصلحة لدفع التهمة عن نفسه أما الشاهد الآخر فأقواله سماعية من المتهم الآخر ولا تشكل بينة أو قرينة قانونية تأسيساً على حكم المادة (١٤٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

٣. وبالتناوب ، فإن المميز (وقد كان محضراً من قبل) هو بحالة صحية متردية حيث يعاني تشمع كبدي مزمن ناتج عن التهاب الكبد الوبائي (B) وبات بحاجة إلى زراعة كبد وهو لا يتوافر على مستلزماته وتكاليفه ونرفق مع هذا الطعن صوراً عن التقارير الطبية الصادرة في ذلك عن مستشفى الجامعة الأردنية ومن العدل والإنسانية أن يؤخذ ذلك بعين الاعتبار .

الطلب :-

تأسيساً على كل ذلك يلتمس المميز قبول هذا التمييز شكلاً ونقض الحكم المميز .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن لائحة التمييز قدمت من المميز ضد المميز ضده

الحق العام .

لظعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف عمان رقم (٢٠١٤/٤٠٥٢٣) تاريخ ٢٠١٤/١٢/١ والمتضمن رد الاستئناف وتصديق القرار المستأنف الصادر عن محكمة جنايات عمان رقم (٢٠١٢/٥٣٣) تاريخ ٢٠١٢/١٠/٣١ .

وذلك للأسباب الواردة بلائحة الطعن التمييزي .

كما نجد إن المحامي
باستدعاء يفيد بأن موكله (المميز)
بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢٦ وأرفق مع استدعائه شهادة صادرة عن الأحوال المدنية بتاريخ
٢٠١٥/٥/٣١ تفيد بذلك .

وعليه نجد إن المادة (٣٣٦) من الأصول الجزائية أوجبت بحال وفاة
المشتكى عليه إسقاط دعوى الحق العام والعقوبة .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر نقض الحكم المميز وإسقاط دعوى الحق العام
لوفاة المحكوم عليه .

قراراً صدر بتاريخ ٢٨ شوال سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٨/١٣ م

عضو
رئاسة القاضي
نائب الرئيس

عضو

عضو

رئيس الديوان

د. غ. ع.